العملة الرقمية للبنك المركزي تعزيز للسيادة الرقمية الوطنية

Central Bank Digital Currency Enhancing National Digital Sovereignty

خديجة بوطبل [1]*

[1] كلية الحقوق و العلوم السياسية/ جامعة الشلف - الجزائر

k.bouttebel@univ-chlef.dz

https://orcid.org/0000-0003-0728-183X

تاريخ الإرسال: 2026/03/09 تاريخ القبول: 2026/05/21 تاريخ النشر: 2026/06/01

****

ملخص:

تبنى القانون النقدي والمصرفي إمكانية إصدار عملات رقمية للبنوك المركزية استجابة لعدة دوافع منها توطيد السيادة الرقمية، إذ أن التقاعس في عدم العمل بها يؤدي إلى إحلال العملات الرقمية المحظورة محلها، ويؤثر على صلاحيات البنك المركزي، وتكمن أهمية الدراسة في دور العملات الرقمية للبنوك المركزية في تعزيز السيادة الرقمية في عصر التطور التكنولوجي الذي تجاوز حدود سيادة الدولة الإقليمية، كما تهدف الدراسة إلى تقدير مدى تعزيز أو تقويض سيادة الدولة الرقمية بتبني هذا الفرض.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية، البنك المركزي ، السيادة الرقمية.

Abstract:

The Monetary and Banting Law Provides For the possibility of issuing central bank digital currencies in response to several motivations, including the consolidation of digital sovereignty. Failure to adopt them could lead to the substitution of prohibited digital currencies, affecting the central bank ′s authorty. The study′s importance lies in the role of central bank digital currencies in enhancing digital sovereignty in the era of technological development the territorial sovereignty of states. The study aims to assess the extent to which adopting this option enhances or undermines the digital sovereignty of states.

Key words: Digital currencies. Central Bank. Digital Sovereignty.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

مع تنامي الاعتماد على التقنيات الرقمية ظهرت العملات الافتراضية كواحدة من الابتكارات البارزة التي أثارت جدلا واسعا حول تأثيرها على الاستقرار المالي وسيادة الدول، فعلى الرغم من المزايا التي تحققها، أثارت مخاوف متعددة مثل الرقابة المالية والإشراف على الإصدار والسيادة النقدية للدول، ونتيجة لهذه المخاوف انخرطت البنوك المركزية في إجراء أبحاث ومناقشات استجابة للاستخدام المتزايد لهذه التكنولوجيا، وكان من إحدى الخيارات المطروحة للنقاش هو إصدار عملات رقمية قانونية باستخدام التكنولوجيا ذاتها، تجنب مخاطر العملات الافتراضية.

فالعملات الرقمية القانونية هي ردة فعل البنوك المركزية إزاء العملات غير القانونية، وبدأت البنوك المركزية في استكشاف إمكانية تطوير بدائل رقمية مركزية تكون المكافئ النقدي للعملات التقليدية ومواجهة خطر العملات الافتراضية، وتحقق توازن بين خصائص العملات التقليدية مثل الثقة والاستقرار النقدي، ومزايا التكنولوجية الرقمية التي تتمثل في السرعة والكفاءة والشفافية.

لقد أصبح إطلاق دول مشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية، أمرا حتميا في ظل التطور التكنولوجيا، وانتشار استخدام العملات الافتراضية من قبل مستخدمي الشبكة العالمية للمعلومات حتى قبل أن ينظمها القانون، ولما كان القانون لا يقف حائلا أمام التطور التكنولوجي ويضع إطارها التنظيمي، فإنه يمنع التعامل بالعملات الافتراضية، وبالمقابل يتبنى العملات الرقمية للبنك المركزي كخيار يرسم الرؤية المستقبلية لدور البنك المركزي، وقد بادرت الجزائر لإصدار قانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي إذ يتولى البنك المركزي إصدار وإدارة وتسيير "الدينار الرقمي".

والتدخل التشريعي لا يعني الإقرار دون قيد أو شرط بكل مظاهر التطور التكنولوجي، وإنما يعني أن المشرع يقبل التطور من حيث المبدأ، للحفاظ على سيادة الدولة النقدية ومواجهة مخاطر العملات الافتراضية التي فرض حظر عليها، لذا تكمن أهمية الموضوع في دراسة مدى مسايرة التشريع لتكنولوجيا المالية والتحدي القانوني الحاصل في إصدار العملات الرقمية للبنك المركزي، ومنه تتمحور إشكالية البحث في: **إلى أي مدى تعتبر العملات الرقمية للبنوك المركزية آلية لتعزيز السيادة الوطنية الرقمية؟**

إن الهدف من البحث هو تحديد دور العملات الرقمية للبنك المركزي في تعزيز السيادة الوطنية الرقمية، وكيف يمكن أن تكون أداة لمواجهة مخاطر العملات الافتراضية بما يضمن سيادة الدولة النقدية الرقمية، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي لطرح المفاهيم ذات الصلة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية، والمنهج التحليلي بتحليل وربط العلاقة بين العملات الرقمية للبنك المركزي والسيادة الوطنية الرقمية، وقد تم تقسيمه

إلى مبحثين، المبحث الأول تناول ذاتية العملة الرقمية للبنك المركزي، وتضمن المبحث الثاني دور العملات الرقمية للبنك المركزي في تعزيز السيادة الوطنية الرقمنة.

المبحث الأول

ذاتية العملة الرقمية للبنوك المركزية

أدت التطورات التقنية إلى تزايد الاعتماد على المدفوعات الالكترونية، والانخفاض الملموس في استخدام النقود الورقية، علاوة على الانعكاسات الناتجة عن انتشار جائحة كوفيد -19، التي دفعت البنوك المركزية حول العالم إلى تشجيع المدفوعات اللاتلامسية[1]، وتسارع الاتجاه نحو تبني مشروعات إصدار مكمل رقمي للنقد يسمى بالعملة الرقمية للبنك المركزي[2].

المطلب الأول: مفهوم العملات الرقمية للبنك المركزي

يّعد مصطلح حديث النشأة كغيره من المخرجات الحديثة، يحتاج إلى وقت لتتحدد ملامحه[3]، فالعملات الرقمية للبنوك المركزية بدلالة مفهوم المصطلح يختلف عن مفهوم النقود التقليدية، ويعرف بـ **Central Bank Digital Currencies** وهي تمثل امتدادا لمفهوم النقود في ظل التقدم التكنولوجي، وقد تحل بالكامل محل النقد المادي، فهي الخطوة الطبيعية التالية لتطور العملات الرسمية.

الفرع الأول: تعريف العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية

العملات الرقمية للبنك المركزي في الوقت الحالي في المرحلة الافتراضية، وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى المقترحات التي تتضمن عملة رقمية صادرة عن بنك مركزي، وتسمى أيضا النقود الرقمية الأساسية[4]، تشبه العملات الورقية أو المعدنية للبلد، إلا أنها أكثر أمانا وسرعة لإتمام عمليات الدفع في المعاملات المحلية الالكترونية أو عبر الحدود، دون حاجة إلى وسيط كالبنوك[5].

---

[1]. هبة عبد المنعم، توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2022، ص.13.

[2]. وسيم صافي، سلطة النقد الفلسطينية، العملات الرقمية للبنوك المركزية، المفهوم ودوافع الاصدار ومدى انسجامها مع الحالة الفلسطينية، ص.9.

[3]. رغم اعتقاد البعض بأن العملات الرقمية التي تصدرها البنك المركزية مفهوم جديد، فالواقع أن تاريخها يرجع إلى ثلاثة عقود ماضية، ففي عام 1993 أطلق بنك فنلندا بطاقة الذكية، وهي الشكل إلكتروني من النقود.
Andrew Stanley, International Montary Fund. The Ascent of CBDCs. September 2022

[4].خدمة ويكيبيديا ، عملة البنك المركزي الرقمية ، متاح على الرابط: ar.wikipedia.org

[5]. انسام حسن شاكر، عبد العظيم ، مستقبل العملات في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، تحليل تطور العملات الرقمية للبنوك المركزية في بيئة الاقتصاد العالمي، مجلة كلية الكوت الجامعية، عدد خاص، ص.621.

أولا: تعريف العملات الرقمية للبنوك المركزية لدي بعض المنظمات والتشريع

عرفتها المفوضية الأوروبية بأنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات التقليدية[1]،كما يعرفها بنك التسويات الدولية كونها شكل جديد من أشكال النقود الرقمية الصادرة عن الاحتياطات أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية[2]، وعرفها صندوق النقد الدولي بأنها شكل جديد من المال، يتم إصداره في شكل رقمي من قبل البنك المركزي لاستخدامه كعملة قانونية[3].

وتكاد التشريعات الوطنية تخلو من تعريف العملات الرقمية للبنك المركزي نظرا لحداثة الموضوع، غير أن المشرع الفرنسي متأثرا بجهود الاتحاد الأوربي قام بالنقل الحرفي لنص المادة 2/2 من التوصية الأوروبية إلى المادة 1/315 من قانون النقد والمالية الفرنسي التي تنص (النقود الالكترونية تعتبر قيمة تمثل سند على مصدرها على أن تكون مخزنة على وسائط الكترونية أو مغناطيسية، وتقبل كوسيلة دفع، وقابلة للاستبدال بالنقد)[4]، أما المشرع الجزائري فلم يعرفها واعتبرها شكلا رقميا للعملة النقدية وتسمى الدينار الرقمي الجزائري في المادة 2/2 من القانون النقدي والمصرفي.

ثانيا – تعريف العملات الرقمية للبنوك المركزية فقها:

عرفها بعض الفقه بأنها أداة رقمية عالية الأمان، يصدرها البنك المركزي بموجب قوانين بالموازاة مع الأنظمة التقليدية، فهي تمتلك نفس صفاة الأوراق النقدية، وتعد وسيلة للدفع ووحدة حساب ومخزن للقيمة، وأن ما يميزها عن النقود الورقية أنها أرصدة نقدية مشفرة(غير ملموسة) وتتمتع بدرجة عالية من الخصوصية والأمان في حساب البنك المركزي[5]. فهي مزيج بين العملات الرقمية والعملات المصرفية التقليدية، تصدر من قبل البنك المركزي للدولة، وتحدد قيمتها من قبله، وتتزايد أهمية العملات الرقمية للبنوك المركزية باستمرار نظرا لتوجه العالم نحو مجتمع غير تقليدي[6]، كما تعد عملة قانونية صادرة عن الدولة ومرجعا لجميع الأموال

---

[1]. محمود السيد سعد الدين نور الدين، المعاملة الضريبية للنفود الإلكترونية، دار الكتب والدراسات العربية، إمارات، 2024،ص.109.

[2]. هبة عبد المنعم، واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية، صندوق النقد العربي، موجز سياسات، العدد(11)، فبراير 2020، ص.5.

[3]. عبد الرزاق علوني، فريد مشري، أهمية إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية لتحقيق استقرارها المالي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10/العدد1(جوان 2023)، ص.195.

[4]. سعيدي عزوز، مرجع سبق ذكره، ص.27.

[5]. كامل علاوي الفتلاوي، حسن جمال اليوداوي، تحليل تطور العملات الرقمية للبنوك المركزية في بيئة الاقتصاد العالمي، مجلة كلية الكوت الجامعية، عدد خاص، يوليو 2024، ص.ص.231.230.

[6].Joseph F. Borg. Eve Sheasby and Martina Grech.A Deeper Lookinto Central Bank Digital Currencies (CBDC): Advantage and Disadvantages of CBDCs, https : www.lexology.com

الخاصة والتي تسعر بالعملة العامة[1]، فهي نسخ رقمية من العملة الرسمية للدولة يصدرها البنك المركزي، تعتمد على التكنولوجيا متطورة لتوفير وسيلة تبادل أمنة ومستقرة[2].

الفرع الثاني: تمييز العملات الرقمية للبنك المركزي عما يتشابه معها[3]

تشترك العملات الرقمية للبنوك المركزية مع العملات التقليدية في إصدارها بقانون، وتصميمه وطبعها بشكلية تصدر عن البنك المركزي، ومع ذلك تختلفان أن للعملات الرقمية للبنك المركزي تنشأ في بيئة رقمية، هذا ما يجعلها تلتبس مع العملات الافتراضية التي تجعلان البيئة الافتراضية مجالهما .

أولا. تمييز بين العملة النقدية في شكلها المادي عنها في شكلها الرقمية

تنظم العملات النقدية بمقتضى قانون 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي، ولا تصدر إلا من جهات رسمية وهي تلازم مكانة الدولة السيادية، وقد اصبغت بالصبغة الرسمية نظرا لصدورها من قبل البنك المركزي، ويتم السيطرة عليها من قبل الدولة إذ تتحكم في طباعتها ونشرها وتحديد قيمتها، وتعد من مظاهر سيادة الدولة ومن أهم رموز استقلالها[4]، يمكن استنتاج أهم الفروق بينهما في:

أ)- أن العملة المادية لها وجود فيزيائي، أي وجود ملموس فهي واضحة ومضبوطة، بعكس العملة الرقمية ليس لها وجود فيزيائي بل هي سلسلة من البيانات والأرقام المشفّرة التي تمثل قيمة نقدية معينة[5] .

ب)- العملات المادية مبرمجة بالنهج التقليدي والعملات الرقمية بنهج الكتروني، إذ تحل أنظمة التشفير محل أنظمة الرقابة في متابعة العملات الرقمية للبنوك المركزية[6].

ج)- كما يختلفان في طريقة التحويل المالي التقليدي عنه عن التحويل المالي الالكتروني وكذا طريقة السحب، إذ تتم يدويا في النقود المادية بينما تتم بطريقة الكترونية في العملات الرقمية للبنك المركزي.

ثانيا: تمييز العملات الرقمية للبنك المركزي عن العملات الافتراضية

كل من العملات الافتراضية والعملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي نقود تنفذ عن طريق وسائط الكترونية، ولا يوجد فرق بينهما، غير أن هناك عدة فروق، وهي:

---

[1] . Skylar Brooks, Revisiting The Monetary Sovereignty Rationle For CBDCs, bank of canada. Decembrer 17, 2021, p1.

[2] . Andrew Stanley, op.cit.

[3]. John Park. Numeriques emises par les principales centrales :feuille de route pour les etats du golfe. Middle east council on global affairs.8 fevrier 2024.

[4]. يوسف عودة غانم، هدى هاشم مجيد، عملة البتكوين من الوجهة القانونية –دراسة قانونية- دروب المعرفة للنشر والتوزيع، 2024، الاسكندرية، ص.62.

[5]. وفاء محمد مصطفي صقر، دور العملات الافتراضية المشفرة في جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2025، ص.34.

[6]. يوسف عودة غانم، هدى هاشم مجيد، نفس المرجع، ص.60.

أ)- العملات الرقمية للبنك المركزي بديل طبيعي عن العملة الورقية، أما العملات الافتراضية فتعرف بأنها تمثيل رقمي للقيمة يمكن تخزينها أو تحويلها أو تداولها إلكترونيا، ولا يثبت لها المركز القانوني للعملات، لكن تم قبولها من قبل أشخاص طبيعيين واعتباريين كوسيلة للتبادل أو لأي غرض آخر.

ب)- العملة الافتراضية لم تصدر عن بنك مركزي ولا تخضع لأي رقابة أو تنظيم رسمي ،أما العملة الرقمية للبنوك المركزية فيصدرها البنك المركزي، فهي التزام مباشر للبنك المركزي، تماما مثل النقود الورقية.

ج)- تخضع العملة الرقمية للبنك المركزي لإشراف ورقابة الحكومة، أما النقود الافتراضية فهي لا تخضع لأي نوع من الرقابة أو السيطرة من جهة رسمية في الدولة.

د)- العملة الرقمية للبنك المركزي تتمتع بقبول الأفراد والمؤسسات فهي أكثر أمانا من النقود الرقمية الصادرة عن البنوك التجارية، فهي مازالت لا تحظى بثقة الكثيرين[1].

المطلب الثاني: طبيعة العملات الرقمية للبنوك المركزية ومقوماتها

اختلف الفقه في تحديد طبيعة العملات الرقمية للبنوك المركزية القانونية، وانحصر الجدل في اعتبارها نقودا عادية أم أنها نوع جديد من النقود، وبناء عليه تتضح مقوماتها باعتبارها عملة قانونية.

الفرع الأول: طبيعة العملات الرقمية للبنك المركزي.

ظهرت آراء فقهية عديدة لتحديد الطبيعة القانونية للعملات الرقمية للبنك المركزي باعتبارها صنف من العملات الالكترونية، التي تمتاز بأنها قيمة نقدية مخزنة على وسيط، وانقسموا إلى اتجاهين، اعتبرها أحدهم نقودا عادية لقيامها بوظائف النقود العادية، بينما اعتبرها البعض نوع جديد من النقود.

أولا: العملات الرقمية للبنوك المركزية صيغة غير مادية للنقود الورقية

ينطلق أنصار هذا الاتجاه من فكرة أن النقود هي رمز للقيمة وليست القيمة ذاتها، وأن النقود لم تعد تأخذ الأشكال المادية التقليدية، وإنما أضحت عبارة عن انتقال للمعلومات بين أطراف المعاملة[2]، تأخذ شكلا غير مادي أي من طبيعة معلوماتية، وبالتالي هي صيغة غير مادية للنقد الورقي، حيث يتم تحويل شكل النقود الورقية إلى نقود الكترونية، وهي تصلح للقيام بوظيفة النقود العادية كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل، كما تصلح لإبراء الذمة ولشراء السلع والخدمات[3].

وتتوافر فيها خصائص النقود العادية، بما توفره من حيث المقبولية والقابلية للانقسام وإمكانية التحويل وسهولة النقل والتحويل، وتنطبق عليها أيضا المعايير المعتمدة للنقود في كونها وحدة للحساب، ووسيلة للدفع

---

[1]. وفاء محمد مصطفي صقر، نفس المرجع، ص.28.

[2].سعيدي عزوز ، مرجع سبق ذكره، ص.71.

[3]. محمود السيد سعد الدين نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص.130.

وأن تتجسد في سند نقدي يكون مخزن للقيمة[1]، ولكن بشكل تكنولوجي تقني حديث[2]، إلا أن الرأي منتقد من اعتبار العملة الرقمية للبنوك المركزية نقودا حقيقية كون أن النقود نفسها ستتواجد في مكانين في نفس الوقت، لدى محفظة النقود الالكترونية، ولدى البنك الذي تم استبدال النقود عنده[3].

ثانيا: العملات الرقمية للبنوك المركزية شكل جديد من أشكال النقود

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العملات الرقمية للبنك المركزي نقود فعلية مستقلة بذاتها، لها طبيعتها الخاصة، ولا يمكن ردها إلى أي شكل من أشكال النقود التقليدية[4]، لأن التغيير في طريقة الدفع ونقلها من طرف لآخر يعكس تغييرا في طبيعة النقود ذاتها، فلم تعد شيئا وإنما تشكل نظاما يتمثل في شبكة مؤلفة من آلاف أجهزة الحاسب الآلي التي تتصل ببعضها اتصالا وثيقا، وتعمل كمخزن فيدالي[5].

فهي نقودا لا ترتكز على الذهب أو البلاستيك أو الورق إنما ترتكز على التقنيات الالكترونية، والتي عادة ما تكون على شكل نبضات أو وحدات كهربائية، لا تأخذ حيزا ماديا إنما تنتقل على شكل معلومات، وذهب بعض من أصحاب الاتجاه إلى عدم اعتبارها نوع جديد من النقود إلا إذا توافرت فيها مقومات ثلاثة في كونها وحدة قياس القيمة، وأن تصلح للدفع ، على أن يتم تجسيدها في أداة نقدية[6].

أ)- اعتبار العملات الرقمية للبنوك المركزية وحدة حساب: تعتبر النقود وحدة لقياس القيمة، والتعبير عن الأسعار بوحدات نقدية، غير أن قيمتها قابلة للتغيير والتبديل حسب الظروف والزمان والمكان، وبناء على ذلك يؤكد الاقتصاديون أنه يجب أن تتمتع النقود بالثبات في القوة الشرائية حتى تؤدي وظيفتها، وهذا مستحيل، حيث أن ثبات النقود على المدى الطويل أمر غير ممكن في جميع دول بلا استثناء[7].

ب)- استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية كوسيلة للدفع: اختلف الفقهاء في مدى اعتبار الوفاء بالعملات الرقمية للبنوك المركزية وفاء نهائيا، بحيث يتمكن المستهلك من خلاله بإتمام عملية البيع والوفاء بالتزاماته بصفة نهائية، دون حاجة إلى القيام بعمليات إضافية والرجوع إليه، ومطالبته مستقبلا بإجراء تسوية لاحقة لإتمام عملية الدفع.

---

[1]. فوزية محمد يوسف بوبشيت، الجوانب القانونية لمحفظة النقود الالكترونية، المركز الأكاديمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2025، ص.40.

[2]. محمود السيد سعد الدين نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص.130.

[3]. فوزية محمد يوسف بوبشيت، مرجع سبق ذكره، ص.40.

[4].سعيدي عزوز، مرجع سبق ذكره، ص.78.

[5]. محمود السيد سعد الدين نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص.134.

[6]. سعيدي عزوز، مرجع سبق ذكره، ص.79.

[7].فوزية محمد يوسف بوبشيت، مرجع سبق ذكره، ص.36..

فذهب رأي إلى أنها وسيلة للتبادل وليست أداة للدفع، إذ يفرق بين أدوات الدفع وأدوات التبادل فإذا تم الدفع بواسطة أدوات التبادل، فإن عملية البيع قد تمت ولكن تحتاج إلى عمليات إضافية تتبعها تتمثل في الدفع النهائي، أما الدفع بواسطة أدوات الدفع يعتبر تسديدا نهائيا للدين، وعليه تمثل النقود وسيلة من وسائل الدفع لأن قبولها في الوفاء ينطوي على إحلال المصدر وهو البنك المركزي محل المدين الأصلي[1]، ويعتبرها قانون النقدي والمصرفي بأنها أداة دفع طبقا لنص المادة 7 منه.

ج)- تجسيدها في سند نقدي: العملات الرقمية للبنك المركزي مجسدة في أدوات تمكنها من تحويل الأموال من خلال وسيط الكتروني، إلى وحدات الكترونية لذا تقوم على عنصرين وهما:

1)- **أن العملات الرقمية للبنوك المركزية تمثل قيم نقدية:** وهي وحدات افتراضية تصدر في شكل نبضات الكترونية، يحتفظ بها المصدر في حساب خاص يسمى حساب الإصدار.

2)- **الدعامة الالكترونية:** والمتمثلة إما في البطاقة الذكية أو القرص الصلب لجهاز الحاسوب، وتشكل الوسيط المادي الذي يعطي القيم الافتراضية الشكل الملموس، ومن ثمة يكون للمستهلكين إمكانية الاحتفاظ بتلك القيم إلى أن يتم انفاقها[2].

الفرع الثاني: العملات الرقمية للبنك المركزي نقودا قانونية

إن العملات الرقمية للبنوك المركزية شأنها شأن النقود التقليدية تقوّم بالمقومات التالية:

أولا: العملات الرقمية للبنك المركزي لها سعر قانوني

فهي تشمل وحدات نقدية حقيقية ذات قيمة مالية، شأنها شأن المقاييس التي تستخدم في قياس الظواهر المتنوعة (المسافات، الأوزان...) تستخدم النقود لقياس قيمة الأشياء وتقدير قيمة العوائد، وهكذا يعرف ثمن الشيء بالتعبير النقدي عن قيمته[3]، ينشأ بمقتضى نظام قانوني، فهي تمثل وحدة حسابية موحدة من حيث كيفية إصدارها أو تسميتها ، وتحمل فئات موحدة وتطبع في شكل ثابت، كما أن إصدارها وإلغائها يكون بموجب قانون، وتكون له القدرة على استعادتها بسحبها من التداول[4].

وتصدر عن البنوك المركزية مما يجعلها ملزمة القبول، فلا يستطيع أحد رفضها، كونها مقبولة قبولا عاما من غير الجهة التي أصدرتها، لذا تحظى بثقة لا يقتصر استخدامها على أفراد أو مؤسسات[5]، والأصل أن تتوافر بعدة فئات مثل السنتيم والدينار وغيرها، فهي تمتاز بقابليتها لتجزئة إلى وحدات أصغر
مما يمنحها قدرة إبرام الصفقات الصغيرة وتناسب ذوي الدخل المحدود، وغير مخصصة لغرض معين.

---

[1]. سعيدي عزوز، مرجع سبق ذكره،ص.80.

[2]. سعيدي عزوز، نفس المرجع، ص.82.

[3]. محمود السيد سعد الدين نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص.88.

[4]. أشرف توفيق شمس الدين، مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية، مطبعة أكتوبر، 2019، ص.15.

[5]. فوزية محمد يوسف بوبشيت، مرجع سبق ذكره، ص.29.

ثانيا: العملات الرقمية للبنك المركزي لها قوة إبراء غير محددة

لكي تعتبر العملات الرقمية للبنوك المركزية نقودا يجب أن تكون وسيلة لإبراء الذمة، ووسيلة تغني عما سواها في عملية الدفع، وهذه الخاصية للنقود تمخضت عن كون النقود وسيلة للدفع، فكانت أداة لتسديد الالتزامات بين التجار دفع الضرائب للدولة مثلا، وهي وسيلة دفع آنية أو أجلة، فهي بالمحصلة وسيلة لإبراء الذمة[1].

وتمثل النقود لحائزها قوة شرائية يستطيع أن يحصل مقابلها على كمية من السلع والخدمات التي يرغب، في حدود كمية النقود المتاحة لديه، وعليه إذا زادت كمية النقود المتداولة بالاقتصاد بينما بقيت كمية السلع والخدمات المعروضة ثابتة، فإن القوة الشرائية للوحدة الواحدة من النقود سوف تنخفض، وسينعكس ذلك على أسعار السلع والخدمات ارتفاعا، والعكس صحيح عندما تنخفض كمية النقود، ومعنى هذا أن القيمة الحقيقة لوحدة النقد تكون دائما عرضة للتقلب كنتيجة لتغير مستوى الأسعار، وهذا التقلب له أثار على توزيع الثروة والدخل الحقيقي ومستوى النشاط الاقتصادي[2].

ثالثا. العملات الرقمية للبنك المركزي يتم إصدارها من البنك المركزي: ثبت أن كثيرا من الحكومات قد أفرطت بعمد في إصدار النقود الورقية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها خصوصا بين الحربين العالميتين، فقد إنهار النظام النقدي الألماني وارتفع الرقم القياسي لكمية النقد الورقي المتداول في الصين.

وهكذا، ومن أجل إحكام الرقابة على عملية الإصدار أخذت الدولة في حصر عملية إصدار أوراق نقدية في بنوك محددة، ثم تطور الأمر إلى قصر عملية الإصدار على بنك معين هو المسؤول عن المهمة، وفقا لضوابط محددة، أهمها مراعاة نسبة الغطاء من الذهب، وفي مرحلة لاحقة تم إسناد مهمة إصدار النقود إلى بنك في كل دولة سمي بالبنك المركزي، وهو بنك ملك للدولة، من أهم وظائفه إصدار أوراق النقدية وفقا لضوابط قانونية محددة، كونه بنك الحكومة وبنك البنوك ومراقب الإئتمان في الدولة[3].

إما الحديث عن إصدار العملة الرقمية للبنوك المركزية انقسم بشأنه الفقهاء إلى اتجاهين، فذهب **الاتجاه الأول** إلى أن الدولة تمنح للبنك المركزي وحده سلطة إصدار النقود عموما، وأن أغلب دول العالم تعزي عملية خلق وإصدار النقود إلى البنك المركزي وحده دون سواه، وهذه الصفة تجعل القانون المطبق على النقود الرقمية للبنوك المركزية امتدادا للقوانين المطبقة على النقود العادية، علاوة أن للبنك المركزي القدرة على مراقبة السيولة النقدية المطروحة والرقابة على المشاكل الأخرى التي قد تقع بسبب النقود مثل التزوير

---

[1]. فوزية محمد يوسف بوبشيت، مرجع سبق ذكره، ص.38.

[2]. محمود السيد سعد الدين نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص.ص.92.93.

[3]. محمود السيد سعد الدين نور الدين، نفس المرجع ، ص. 83.

وغيره[1]، وهو ما أكده المشرع الجزائري في نص المادة 2 فقرتها 4 من قانون 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي والتي تفوض ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي.

وذهب **الاتجاه الثاني** إلى أنه بالإضافة إلى البنوك المركزية فإنه تمنح البنوك والمؤسسات الائتمانية هذه الصلاحية، لما لها من فوائد عدة، منها أنها ستظل بتشريعات البنوك والمؤسسات الائتمانية دون حاجة إلى إصدار تشريعات جديدة تنظم عملها، وإن كانت تحتاج إلى تعديل بسيط في قانونها.

المبحث الثاني:

دور العملات الرقمية للبنك المركزي في تعزيز السيادة الوطنية الرقمية

العملة مثل العلم يجب أن يكون لكل دولة عملتها الخاصة، باعتبارها حقا مشروعا للدول ذات السيادة، وتاريخيا تم إنشاء العملات الوطنية لتعزيز الشعور بالهوية الوطنية وتعزيز حدود الاقتصاد الوطني كمجال اقتصادي مميز، ودعم إيرادات الدولة[2]، فهي رمز من رموز السيادة الوطنية .

وفي عصر الاقتصاد الرقمي أصبحت السيادة الوطنية لا تقاس بمساحة الأراضي بل بعدد مراكز البيانات وسرعة كابلات الألياف البحرية وقدرة الخوارزميات على معالجة المعلومات واتخاذ قرارات استراتيجية في جزء من الثانية، إذ يمكن لدولة صغيرة أن تحقق تأثيرا كبيرا إذا استطاعت تطوير بنية تحتية رقمية قوية، وقد تخسر دولة كبرى نفوذها إذا فشلت في مواكبة السباق التكنولوجي، إثر ذلك ظهر مصطلح السيادة الرقمية الذي يرمز لقدرة الدولة على امداد سلطتها الوطنية إلى الفضاء السيبراني[3].

المطلب الأول: امتياز البنك المركزي إصدار العملة الرقمية عبر الإقليم الوطني كمظهر للسيادة الرقمية

دأبت البنوك المركزية تقليديا على إصدار النقد لعامة الجمهور، ومع التحول الرقمي، أصبحت الأوراق النقدية وسيلة دفع عفا عنها الزمن، واستكشفت بعض البنوك المركزية إمكانية إصدار أموال إلكترونية قابلة للتطبيق، إذ تتحرك البنوك المركزية بحذر نحو تطوير النماذج الأولية الخاصة بها من أجل المحافظة على استقلاليتها، إدراكا منها أن إدخال هذه العملات يغير السوق المالية الواقعة ضمن صلاحياتها، وتبرز أيضا عامل جيوسياسية لهذه العملات نظرا لارتباطها بالسيادة المالية.

---

[1].جابر فهمي عمران، العملة الرقمية، مفهومها – تأثيرها على الاقتصاد العالمي– خطورتها، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2025،ص. 122.

[2] . Skylar Brooks, op.cit. p.6.

[3].علي بدوي، الرقمية وصراع القوى العالمية: سباق القرن الحادي والعشرين، المركز الديمقراطي العربي، 9 سبتمبر 2025، متاح على: http : democraticac.de/ ?p=106367

الفرع الأول: احتكار البنك المركزي إصدار العملة الرقمية جزء من سيادة الدولة الرقمية

العملة النقدية هي مظهر لاستقلال الدولة، وهي واحدة من أهم رموز ومعايير الاستقلال في الدولة، كما أنها تعبر عن السيادة الواقعية، فتبيعة العملة الوطنية وعدم استقلالها الواقعي والقانوني يرسخ لتبعية الدولة ويجعل استقلالها استقلالا شكليا[1]، وتقليديا تحتكر الدولة إصدار العملة ويشكل هذا الاحتكار المبدأ الأساسي في موضوع تنظيم العملة، بل وصل الأمر إلى حد الربط بين الدولة والعملة، فلا يوجد دولة بدون عملة، ويعتبر هذا المبدأ له قيمة دستورية، ومن ثم لا يجوز للمشرع وهو بصدد تنظيم العملة إقرار أي عملة غير العملة الوطنية[2].

أولا: استقلالية البنك المركزي بإصدار العملات الرقمية

البنك المركزي هو المؤسسة المالية تكون على قمة الجهاز النقدي والمصرفي[3]، وينظر إلى وظائفه الخاصة بأنه يضع السياسة النقدية والمصرفية وإصدار النقد وهي أنشطة سيادية، وهو مفوضا وحده بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق الأسعار، وأن يكون مستقلا عن الدولة في إدارة السياسة النقدية حرصا على إبعاد السياسة النقدية عن المصالح الضيقة لأعضاء الحكومة والبرلمان.

ويعتقد أنصار استقلالية البنك المركزي بأن عزل السياسة النقدية عن مصالح السياسيين يكسبها مصداقية في نظر الجمهور، وأن السياسة التي ينتهجها البنك المركزي المستقل يجب أن تتسم بالشفافية، التي تقضي بأن يطّلع البنك المركزي الرأي العام دوريا على الأهداف التي يسعى إليها، ليتمكن الجمهور من محاسبته فتحل رقابة الرأي العام محل رقابة الحكومة وسلطتها على البنك المركزي[4].

وقد كرس المؤسس الدستوري هذا المبدأ الدستوري في نص المادة 139 من دستور 2020 في فقرتها 15[5]، كما نص قانون 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي على المبدأ في المادة 2 منه إذ يعود امتياز إصدار العملة النقدية عبر التراب الوطني للدولة وتفوض ممارسة الامتياز للبنك المركزي دون غيره.

ثانيا: السيادة الرقمية على الإقليم الوطني

إن التحول من سيادة تقليدية إلى سيادة رقمية هو نتاج استعمال الانترنت، مما أدى إلى تجاوز الحدود الجغرافية للدولة، هذا العبور للحدود الوطنية مس بوضوح الحدود الإقليمية المادية، بعدما انفتحت الدولة على التكنولوجيا، وتبنت التخزين الالكتروني للبيانات التي توجد في نطاقات تتحكم فيها دول أخرى بحكم

---

[1]. أشرف توفيق شمس الدين، مرجع سبق ذكره، ص.4.

[2]. محمد محمد عبد الطيف، أبعاد التنظيم التشريعي للعملات الإلكترونية والافتراضية في مصر وفرنسا، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد 1، العدد1، 2021، ص87

[3]. بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي طبقا للمادة 9 من القانون النقدي والمصرفي

[4]. غسان العياش، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1998، ص.32.

[5]. الجريدة الرسمية العدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020، ص.4.

أسبقيتها في مجال المعلومات، وهذا أدى لاستعمال مصطلح السيادة الرقمية بشكل واسع من كونه يحمل مجموعة من الدلالات الاصطلاحية، فالمفهوم الرقمي للسيادة يعد حديثا نسبيا[1].

وتعرف السيادة الرقمية بأنها قدرة الدولة على التحكم في البنية التحتية الرقمية والبيانات والأنظمة التكنولوجية داخل حدودها، مع ضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية والقانونية، هذا المفهوم يتجاوز فكرة السيطرة الجغرافية التقليدية، ليشمل السيطرة على الفضاء الرقمي الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الأمن السيبراني للمعلومات والبيانات.

إذ تشكل البيانات في الاقتصاد العالمي اليوم نفطا جديدا، وحمايتها تشكل ركيزة أساسية للسيادة الرقمية، وهذا بزيادة قدرة الدولة على التحكم وتطوير تقنياتها المحلية بدلا من الاعتماد على الشركات الأجنبية، الأمر الذي أصبح يشكل خطرا استراتيجيا في حال نشوب أزمات جيوسياسية[2]، فمعركة السيادة اليوم تكمن في من يملك السيطرة على فضائه الرقمي ومنه يملك القدرة على حماية اقتصاده وفرض إرادته وتأمين أمنه القومي في زمن الحروب الاقتصادية، وباتت تقاس القوة بقدر ما تملك من سيطرة على البيانات والفضاء السيبراني تماما كما كانت تقاس سابقا بما يملكه من سلاح.

وفي ظل هذه التحديات، يتعين على الدولة أن تسن تشريعات صارمة لحوكمة البيانات وحمايتها من التسرب أو السيطرة الخارجية، مع توطين مراكز البيانات والخدمات داخل الحدود الوطنية، وبناء تحالفات رقمية مع دول صديقة وخلق شبكات تقنية آمنة، وأن الاستقلالية التقنية على المستوى الاقتصادي باتت ضرورة وجودية، من خلال تطوير أنظمة دفع رقمية وطنية وحلول مالية داخلية قادرة على العمل حتى في حال قطع الدولة على المنظومات العالمية، وحماية سلسلة الإمدادات التكنولوجية وضمان امتلاك المكونات الحساسة من دون الخضوع لابتزاز أو حصار رقمي[3].

وتطوير استراتيجية أمن سيبراني متكاملة تضمن حماية الأصول الرقمية الوطنية، وكون العملات الرقمية للبنوك المركزية نظام رقمي بالكامل، فهو عرضة للاختراقات والهجمات السيبرانية، لذا يجب تأهيل كوادر محلية متخصصة واعتماد تقنيات التشفير القوية لتعزيز أمن بيانات العملات الرقمية.

---

[1]. محمد فرحان، الأمن القومي المغربي : مواجهة التهديدات السيبرانية وتكريس السيادة الرقمية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تاريخ الاطلاع، 2026.2.27، على الموقع الالكتروني:
https// democraticac.de/ ?p=100368

[2].السيادة الرقمية التحديات والفرص في عصر البيانات، تاريخ الاطلاع2026.2.27 على الموقع الالكتروني:
www.aljhood.com/blog/174

[3]. فرح سهيلة قادري، السيادة الرقمية،عندما يرتهن مصير الدول بكبسة زر، تاريخ الاطلاع2026.02.27 متاح على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net/politics/2

الفرع الثاني: حظر العملات الافتراضية وتجاوز ظاهرة الدولرة الرقمية

تجدر الإشارة أن العملات الرقمية للبنوك المركزية ليست سوى خيار واحدا من بين عدة خيارات للدفاع عن السيادة النقدية، فيمكن للسلطات استخدام أدوات أخرى مثل اللوائح للحد من استخدام العملات الرقمية الغير حكومية والعملات الأجنبية للبنوك المركزية، وحظر تداولها في اقليمها الافتراضي.

أولا: حظر العملات الافتراضية

يستأثر بنك الجزائر وحده باختصاص اصدار النقود وتحديد فئاتها ومواصفاتها، وقد نصت المادة 7 من القانون النقدي والمصرفي على أنه يمنع كل شخص من أن يصدر أو يضع قيد التداول أو يقبل أية وسيلة محررة بالدينار الجزائري، لاستعمالها كوسيلة دفع عوض العملة الوطنية، أو أي سند يدفع عند الطلب لحامله وغير منتج لفوائد حتى وإن كان محررا بالعملة الأجنبية.

كما قرر المشرع الجزائري حماية جنائية لمنع اصدار وتداول النقود لاستعمالها كبديل للدينار الجزائري وفقا للمادة 198 من الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات التي تعاقب بالسجن المؤبد كل من أسهم، بأيّة وسيلة كانت، في إصدار أو توزيع أو بيع أو إدخال النقود إلى الإقليم الوطني، وكان المشرع الجزائري واضحا بمنع التعامل بالعملة الافتراضية بموجب المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018[1] التي تمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها وحيازتها.

ثانيا: ضرورة تجاوز ظاهرة الدولرة الرقمية[2]

قد يؤدي انتشار العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية الأجنبية إلى توجه الفاعلين الاقتصاديين إلى الإقبال على استخدام عملات رقمية لدول أخرى، وبالتالي يحدث ما يعرف بظاهرة الدولرة الرقمية أو **Digital Dollarization** أو ما يعرف بالإحلال النقدي، بما يؤدي إلى فقدان البنوك المركزية للسيادة النقدية الوطنية لصالح عملات رقمية صادرة عن بنوك مركزية أخرى، وهذا يستلزم اهتمام البنوك المركزية بدراسة الأبعاد المتعلقة بنظم الدفع الوطنية، مع كافة الأطراف الفاعلة بهدف التطوير المستمر لهذه النظم وزيادة مستويات الكفاءة وجاذبيتها لمواطنيها بشكل مستمر لتجنب فقدان السيادة النقدية.

فهناك مخاطر نتيجة الإحلال النقدي، لا سيما في حالة ما إذا اقترنت النقود الرقمية للبنوك المركزية الأجنبية بمزايا تجعلها مفضلة مقارنة بالعملة الوطنية التي لا تقدم مثل هذه المزايا، كالارتباط مع الحوافظ الرقمية بهواتف محمولة، والعقود الذكية القابلة للتشغيل البيني مع عدد من أنظمة المدفوعات، وبالتالي

---

[1]. قانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية عدد 76 الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2017.

[2]. يستخدم مصطلح الدولرة لوصف استبدال العملة المحلية بعملة أجنبية هي الدولار الأمريكي، غالبا ما تضمنت الدولار الأمريكي (ومن هنا جاء الإسم)، و يمكن أن يشير إلى التبني الرسمي لأي عملة بدلا من العملة المحلية الرسمية.

تقديم خدمات دفع أكثر كفاءة للمواطنين مقارنة بعملاتهم الوطنية[1]، وعليه فإن خنق العملة الوطنية من المرجح أن يكون ضارا بالابتكار الاقتصادي والمنافسة والانفتاح[2].

المطلب الثاني: آثار التعامل بالعملات الرقمية للبنوك المركزية وآليات حمايتها

تعدّ العملات الرقمية للبنوك المركزية أداة دفع رقمية آمنة وقابلة للتشغيل البيني، يصدرها ويديرها البنك المركزي، تعزز الثقة في نظام الدفع الوطني كما تعزيز المنافسة في أنظمة الدفع.

الفرع الأول: آثار امتياز إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية

يعتقد الكثير من الاقتصاديون أن التخلص من النقود الورقية واستبدالها بالعملات الرقمية للبنوك المركزية سيقضي على مواطن الضعف التي أثبتها النظام التقليدي، وسيعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع، وفي المقابل فإن اختراق الأمان يشكل خطرا على استمرارية هذه العملات والثقة المطلوب فيها،

أولا: الشمول المالي

يمكن أن تشمل حسابات الأموال الآمنة في البنوك المركزية أداة قوية للشمول المالي، مما يسمح لأي مقيم قانوني أو مواطن الحصول على حساب بنكي أساسي مجاني أو منخفض التكلفة[3]، كما يمكن الوصول إلى المحافظ الرقمية المعتمدة عبر مجموعة متنوعة من أجهزة رقمية والكترونية (الهواتف المحمولة، أجهزة الآيباد، الكمبيوتر المحمول) هذا ما يمكّن الأفراد من استخدام خدمات مالية من مناطق نائية بسهولة ويسر، بفضلها تزداد الراحة والسهولة، وبالتالي يصبح الأفراد أكثر قدرة على المشاركة في الاقتصاد، ويزداد احتمال قيامهم بذلك نظرا لسهولة الوصول إلى ذلك[4].

ثانيا: منع النشاط غير المشروع

تمكن العملة الرقمية للبنك المركزي من تتبع الموقع الدقيق لكل وحدة من العملة (بافتراض نموذج قاعدة البيانات المركزي الأكثر احتمالية)، ويمكن توسيع التتبع ليشمل النقد من خلال المطالبة بإبلاغ البنك المركزي بالأرقام التسلسلية للأوراق النقدية المستخدمة، هذا التتبع له ميزتان رئيسيتان:

أ)- تحصيل الضرائب: يجعل التهرب الضريبي أكثر صعوبة، حيث سيصبح من المستحيل استخدام أساليب مثل الخدمات المصرفية الخارجية والتوظيف غير المبلغ عنه لإخفاء النشاط المالي عن الدولة.

ب)- مكافحة الجريمة: فهي تسهل من رصد النشاط الإجرامي من خلال مراقبة النشاط المالي، خاصة في الحالات التي يحدث فيها نشاط إجرامي بالفعل، يجعل التتبع من الصعب جدا غسل الأموال، وغالبا ما يكون

---

[1]. هبة عبد المنعم، توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية، ص19.18.

[2] . skylar Brooks op.cit, p1.

[3]. خدمة ويكيبيديا ، عملة البنك المركزي الرقمية ، متاح على الرابط: ar.wikipedia.org

[4].Joseph F. Borg. op.cit.

من السهل عكس المعاملة على الفور وإعادة الأموال إلى الضحية[1]، بعد ربط حساب المستخدم بهوية شخصية، مما يسهل تتبع الأفراد والتعرف عليهم بشكل أسهل، وبالتالي تقل احتمالية الاحتيال المالي[2].

ثانيا: مخاطر العملات الرقمية للبنوك المركزية

العملات الرقمية للبنوك المركزية تمنح هذا الأخير وسيلة فعالة لمراقبة البيانات وتوفير معلومات مفصلة للغاية حول كل معاملة، فهي ستمثل مستوى من التحكم الحكومي الدقيق لم يشهد من قبل:

أ)- اختراق الخصوصية للمواطنين: فإذا تم تركيز بيانات الدفع لجميع المواطنين في قواعد بيانات البنك المركزي، فإن ذلك سيولد حوافز للهجمات الالكترونية، ومخاطر نظامية عالية للمراقبة الفردية أو العامة في حالة حدوث اختراقات للبيانات ، أو بشكل عام، الوصول غير القانوني[3].

فيشكو منتقدو العملات الرقمية للبنوك المركزية من أن التقنية تنذر بصعود دولة مراقبة إلكترونية، وأن الخطر الرئيسي للعملات الرقمية للبنوك المركزية هو السلطة غير المبررة التي ستمنح لحراس البوابات الحكومات، فبدلا من أن تعمل السلطة كوسيط للتبادل، ستعمل العملات الرقمية للبنوك المركزية كوحدات بيانات داخل اقتصاد البيانات شديد المركزية، وأن العملات الرقمية للبنك المركزي ستجعل البنوك المركزية تتابع وتراقب المواطنين بمستويات دقيقة غاية في التفصيل، مع ضمان الامتثال الواسع للإملاءات الحكومية.[4]

ففي هذه الحالة، ستتم المعاملات على الأرجح عبر محفظة رقمية مؤمنة من قبل البنك المركزي الوطني، وبالتالي ستعالج جميع بيانات المعاملات، حتى المدفوعات اليومية الصغيرة، وتخزن في سجلات البنوك المركزية، مما قد يتيح للحكومات الوصول إلى بيانات الدفع، وحتى لو طبقت البنوك المركزية ميزات لإخفاء بعض بيانات المعاملات، مثل تفاصيل الدافع والمستفيد، فإن المعاملات الرقمية لن توفر خصوصية كاملة كالمعاملات النقدية التقليدية، إذ ستترك كل معاملة بصمة رقمية يسهل تتبعها .

ورغم إلزام الدول بالامتثال للالتزامات المنصوص عليها في اللائحة العامة لحماية البيانات، إلا أن الحكومات قد تسيء استخدام هذه السلطة وتراقب بيانات المعاملات تحت ذريعة منع الجريمة، أو السيطرة على التضخم، أو إدارة عدم الاستقرار، ورغم أن هذا قد يكون مفيدا في بعض الأحيان، إلا أن مراقبة المعاملات ستؤدي حتما إلى المساس بخصوصية بيانات المستخدمين وحريتهم الاقتصادية[5].

---

[1]. خدمة ويكيبيديا ، عملة البنك المركزي الرقمية ، متاح على الرابط: ar.wikipedia.org

[2]. Joseph F Borg. op.cit.

[3] . Stefano Leucci. European Data Protection Supervisor. Central Bank Digital Currency

[4] . Daniel Araya. Can a Central Bank Digital Currency work Will reshape. The Global Economy. Bahamas Offers Lessons.April 2003.

[5] . Joseph F. Borg. Op.cit.

ب)- تحول انعدام الأمن إلى انعدام شديد للثقة من جانب المستخدمين: قد تتحول المخاوف الأمنية في البنية التحتية للعملات الرقمية للبنك المركزي، إلى فقدان كبير للثقة من جانب المستخدمين[1]، مما قد يتسبب في حدوث سحب كبير من الأموال، ونظرا لأن معظم هذه العمليات مركزية، يمكن للمتحكمين من إصدار عملة رقمية للبنك المركزي بإضافة أموال أو إزالتها من حساب شخص بضغطة زر.

ج)- تزايد مخاطر الهجمات الالكترونية: إن تحويل الأموال العامة إلى الفضاء الرقمي سيكشف عن هشاشة العملات الرقمية للبنوك المركزية أمام الهجمات الالكترونية كأي نظام دفع رقمي آخر، وستكون هذه العملات أكثر عرضة للخطر نظرا لدعمها من قبل البنوك المركزية، علاوة على ذلك ستكون العملات الرقمية للبنوك المركزية عرضة للاختراقات بشكل كبير نظرا لتجميع بيانات الدفع الخاصة بالمواطني الدولة بأكملها في قاعدة بيانات البنك المركزي، لذا يتعين على البنوك المركزية توخي الحذر من احتمالية وقوع هذه الهجمات بضمان وجود بروتوكولات أمنية مناسبة، إذ قد يؤدي اختراق بيانات المعاملات إلى فقدان الأموال، أو سرقة المعلومات الشخصية أو حتى تعطيل نظام المالي للبنك المركزي.[2]

د)- عقبات جديدة أمام كبار السن والأفراد غير الملمين بالتكنولوجيا: قد تشكل العملات الرقمية للبنوك المركزية صعوبات للأشخاص الذين يجدون صعوبة في استخدام الأجهزة التقنية، مثل كبار السن والأفراد الذين لا يملكون هواتف ذكية، مع ازدياد قبول واستخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية عالميا، لذا من المهم أن تضمن الحكومات استمرار توفر النقد المادي وعدم استبداله بنظيره الرقمي بشكل كلي لتجنب شعور أي فئة من السكان بالإقصاء[3].

هـ)- الضرر الذي يلحق بالمؤسسات المالية: بما أن البنوك المركزية هي التي تصدر العملات الرقمية للبنك المركزي فمن المرجح أن يحتفظ البنك المركزي بأرصدة هذه العملات مباشرة، وإذا أصبحت البنوك المركزية هي الجهة المسؤولة عن الأموال الرقمية فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض تدفق الأموال إلى المؤسسات المالية، مما يؤثر سلبا على ربحية واستقرار المؤسسات المرخصة مثل مزودي خدمات الدفع الالكتروني، ومع طرح عملات رقمية للبنك المركزي ستحتاج المؤسسات المالية إلى منافسة البنوك المركزية للحد من خسائر الإيرادات ومع انخفاض الأموال التي تصل إلى هذه المؤسسات قد تضطر إلى تقليص حجم عملياتها، مما يعني احتمال فقدان العديد من الوظائف وانخفاض جودة الخدمات بشكل ملحوظ.

ثانيا: آلية حماية العملات الرقمية للبنوك المركزية من المخاطر

توجد وسائل تكنولوجية عديدة للتغلب على أساليب الغش والاحتيال والاعتداء على العملات الرقمية للبنوك المركزية ومنها:

---

[1] . Stefano Leucci. Op. cit.
[2]. Joseph F. Borg. Op. cit
[3] .Ibid.

أ)- تأمين البيانات والمعلومات: يعرف أمن البيانات والمعلومات بأنه مجموعة من التشريعات والقواعد والإجراءات التي توضع للمحافظة على سلامة نظام المعلومات من التخريب والعبث والفقدان، وكذلك من التغيير والاستعمال غير المسموح به سواء كان التغيير أو التخريب مقصودا أم غير مقصود، كما يعرف كونه مجموعة من التقنيات والإجراءات التي تهدف إلى حماية البيانات والأنظمة الالكترونية من التهديدات السيبرانية المتزايدة، وهناك عدة برامج لحماية المعلومات والبيانات المخزنة إلكترونيا مثل:

1)- جدار النار: وهو مجموعة أجهزة وبرمجيات يتم إعدادها لتحتل الحدود الفاصلة بين الشبكة الخاصة وشبكة الانترنت من أجل الوقاية من الثغرات الأمنية التي يحاول قراصنة الانترنت الدخول منها إلى الشبكة الخاصة، وهو بذلك يمثل المرشح الذي يسمح لشيء بالمرور من خلاله، ولا يسمح لآخر وفقا لسياسات أمنية يتم إعدادها داخل الجدار.

2)- التشفير: يعرف بأنه تقنية تستخدم لحماية سرية البيانات أثناء الإرسال وعند تخزينها على الجهاز، ويستخدم التشفير في منتجات النقود الرقمية للبنك المركزي لمصادقة على الهوية الشخصية، وامتيازات الأجهزة في المعاملات، ويعتمد التشفير على تغيير شكل المحتوى بهدف منع غير المعنيين من فهمه في حالة الاطلاع عليه، مع ضمان إمكانية إرجاع ما تم تشفيره إلى شكله الأصلي دون أي تغيير، فهو عبارة عن استخدام برامج الكترونية لها القدرة على تحويل وترجمة البيانات إلى رموز وأرقام بحيث إذا ما تم الوصول إلى تلك البيانات من قبل أشخاص غير مخول لهم ذلك لا يستطيعون فهم أي شيء لأن ما يظهر لهم هو مجموعة من الأرقام والرموز غير المفهومة[1].

ب)- شهادات التوثيق: شهادة التوثيق الالكتروني هي وثيقة الكترونية صادرة عن جهة توثيق مرخص لها أو المعتمدة، تضم مجموعة من البيانات التي تتعلق بأطراف العقد أو الشهادة ذاتها، الغرض منها إثبات صحة التوقيع الالكتروني واكتسابه الحجية القانونية ، وتحتوي شهادة التوثيق الالكتروني مجموعة من البيانات منها ما يتعلق بمقدم الخدمة ومنها ما يتعلق بالشهادة ومنها ما يتعلق بالتصرف[2]، وقد عرفه المشرع الجزائري في الفقرة13 المادة 2 من قانون رقم 02-26 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بخدمات الثقة للمعاملات الالكترونية وبالتعريف الالكتروني شهادة توثيق آلية الانترنت بأنها وثيقة الكترونية تسمح بتوثيق آلية إنترنت وتربطها بالشخص الطبيعي أو المعنوي الذي أصدرت له الشهادة[3].

---

[1].وفاء محمد مصطفى صقر، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2]. محمود السيد سعد الدين نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص.ص.151.152.

[3].الجريدة الرسمية للجمهورية الجمهورية الجزائرية، العدد14، الصادرة بتاريخ 18فبراير 2026، ص.6.

خاتمة:

العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي تمثل تحولا جذريا في آلية عمل النقود في العصر الرقمي، فهي تمثل أكبر تحول في النظام المالي الحديث، وهي ليست ثورة تحريرية مثل العملات الافتراضية، ولا مجرد أداة تقنية بل إعادة تعريف لعلاقة الدولة بالمال، فهي تعني كيف سيكون المال غدا، فلم تعد العملات الرقمية للبنوك المركزية مجرد فكرة نظرية أو تجربة محدودة بل أصبحت أكثر المواضيع جدلا في عالم المال والتكنولوجيا، فبينما من يراها تطورا طبيعيا للنقود ومن يعتبرها أداة رقابة مالية غير مسبوقة، تقف في قلب التحول العالمي نحو الاقتصاد العالمي الرقمي.

العملات الرقمية لبنوك المركزية ليست عملة جديدة بل تمثيل رقمي للعملة الوطنية الموجودة بالفعل، فهي الدينار الرقمي الجزائري، تدعمه الحكومة وتخضع للجهات التنظيمية بالكامل، تصمم لتحتفظ بنفس قيمة النقود الورقية، وهي عملة قانونية تستعمل لدفع ثمن أو تسوية الديون .

وتعد الخصوصية والرقابة من المخاوف التي تواجه العملات الرقمية إذ كل معاملة تمر عبر نظام مركزي، فتتمكن الحكومة من رؤية كيفية وتوقيت ومكان الإنفاق، لذا يفتح الباب للمراقبة المالية بينما تساعد على تقليل الاحتيال والتهرب الضريبي ويمنح السلطات القدرة على تجميد الأموال وتقييد الوصول إليها.

وبناء على ما سبق نتوصل إلى نتيجة هامة وهي أن إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية لا تكفي وحدها لتعزيز السيادة الرقمية للدولة فهي آلية ثانوية يجب أن تعتمد لتوطيد سيادة الدولة، وأن آلية تعزيز السيادة أو تقويضها يتقرر بناء على ما تتحكم به الدولة في التكنولوجيا الرقمية محليا، ولذا يكمن الخيار الاستراتيجي والألية المهمة التي يعتمد عليها في تعزيز السيادة الرقمية هي توطين التكنولوجيا، والتحكم في الأمن السبيراني للمعطيات والبيانات، لذا تكمن التوصيات في:

1)- ضرورة توطين التكنولوجيا المالية لضمان السيادة الرقمية، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية.

2)- ضرورة الاحتفاظ باستعمال النقد المادي، وعدم التحول الكلي للنقد الرقمي لما في ذلك من مخاطر، إذ تصبح تداول أموال الدولة تدار بكبسة زر من طرف الشركات المتحكمة في التكنولوجيا، وهذا في حال احتمال عدم السيطرة على التكنولوجيا محليا.

3)- ضرورة تكوين وتطوير الكفاءات الوطنية وتشجيع الخبرات الوطنية وتحفيزهم على خدمة وطنهم،

4)- ضرورة التعاون التكنولوجي مع دول صديقة التي تربطها بالدولة الجزائرية علاقة تعاون وشراكة.

قائمة المصادر والمراجع:

1.التشريعات:

)-دستور 2020، الجريدة الرسمية العدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

Constitution Of 2020, Official Gazette No 82, Issued On December 30,2020.

2)-القانون رقم 23-09 مؤرخ في 12 يونيو 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية العدد43.

Law No 23-09 Of June 21, 2023, c ontaining and Banking Law, Published in Official Gazette No 43.

3)- قانون رقم 02-26 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بخدمات الثقة للمعاملات الالكترونية وبالتعريف الالكتروني، جريدة الرسمية العدد14، الصادرة بتاريخ 18فبراير 2026، ص.6

Law No 26-02 of February 17, 2026, establishing the general rules relatingto trust services for electronic transactions and electronic transactions and electronic identification, published in Official Gazette No.14, February 18 ,2026

المؤلفات:

1)- وفاء محمد مصطفي صقر، دور العملات الافتراضية المشفرة في جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2025

Wafaa Mohamed Mostafa Sakar, The Role Of Virtual Cryptocurrencies in Money Laundering and Terrorism Financing Crimes, Dar Al-Jamiaa Al-Jadida , Alexandria.2025.

2)- يوسف عودة غانم، هدى هاشم مجيد، عملة البتكوين من الوجهة القانونية –دراسة قانونية- دروب المعرفة للنشر والتوزيع، الاسكندرية 2025.

Youssef Ouda Ghanem. Huda Hashem Majid, Bitcoin Currency From a Legal Perspective, A Legal Study, Knowledge Drops Publishing and Distribution, Alexandria.2025.

3)- محمود السيد سعد الدين نور الدين، المعاملة الضريبية للنفود الإلكترونية، دار الكتب والدراسات العربية، 2025.

Mahmoud Al-Sayed Saad Al-Din Nour Al-DIN , The Tax Treatment of Electronic Money, Dar Al-Kotob Al-Arabia.2025.

4)- سعيدي عزوز، النظام القانوني للنقود الالكتروني كأداة دفع في إطار التجارة الالكترونية، المركز الأكاديمي للنشر، الاسكندرية، 2024.

Said Azzouz .The Legal System Of Electronic Money as a Payment Tool In the Context of E-commerce. Academic center for Publishing. Alexandria.2024

5)- غسان العياش، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1998.

Rassan Al-Ayach, Central Expenditure and the State in Arab and International Legislation, Union Of Arab Banks, Lebanon.1998.

المقالات العلمية:

1)- انسام حسن شاكر، عبد العظيم ، مستقبل العملات في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، تحليل تطور العملات الرقمية للبنوك المركزية في بيئة الاقتصاد العالمي، مجلة كلية الكوت الجامعية، عدد خاص، المؤتمر العلمي السابع للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2-3 يوليو 2024.

Ansam Hassan Shaker. Abdu-Azim, The Future of Currencies in the New Global Economic Order, An Anlysis Othe Development of Central Bank Digital Currencies in the Global Economic Environment, Al-kut University College Journal, Special Issue, Seventh Conference Administrative and Economic Sciences .july 2-3 2024.

2)-هبة عبد المنعم، واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية، صندوق النقد العربي، العدد(11)، فبراير 2020.

Heba Abdel–Meneim, The Reality and Prospects of Issuing Digital Currencies Arab Monetary Fund, Issue (11) , February -2020

3)- // توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2022،

//. ARAB Central Banks' perspectives on Issuing Digital Currencies. Economic Studies.

International Monetary fund.

4)- كامل علاوي الفتلاوي، حسن جمال اليوداوي، تحليل تطور العملات الرقمية للبنوك المركزية في بيئة الاقتصاد العالمي، مجلة كلية الكوت الجامعية، عدد خاص، المؤتمر العلمي السابع للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 2024.

Kamel Alawi Al-Fatlawi, Hassan Jamal Al-Yudawi, An Anlysis Othe Development of Central Bank Digital Currencies in the Global Economic Environment, Al-kut University College Journal, Special Issue, Seventh Conference Administrative and Economic Sciences 2024.

5)- علي بدوي، الرقمية وصراع القوى العالمية: سباق القرن الحادي والعشرين، المركز الديمقراطي العربي، 9 سبتمبر 2025 م، متاح على الموقع: https://democraticac.de/?p=106367

Ali Badawi, Digitalization and the Global Power Struggle : The Race Of The 21st Century, Arab Democratic Center, Sptember 9,2025, https: //democraticac.de/?p=106367

6)- محمد محمد عبد الطيف، أبعاد التنظيم التشريعي للعملات الإلكترونية والافتراضية في مصر وفرنسا، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد 1.

Mohamed Mohamed Abdel Latif, Dimensions Of Electronic and Virtual Currencies in Egypt and France, Jornal Of Law and Technology, Volume1.

7)- عبد الرزاق علوني، فريد مشري، أهمية إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية لتحقيق استقرارها المالي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10/العدد1(جوان 2023)

Abdel Razzaq Alouni, Farid Mashri, The Importance Of Central Banks Issuing Digital Currencies to Achieve Financial Stability, Journal Of Economic Studies, Volume 10/ Issue 1 (June 2020)

المواقع الالكتروني:

1)- خدمة ويكيبيديا ، عملة البنك المركزي الرقمية ، متاح على الرابط: ar.wikipedia.org

Wikipédia service, Central Bank Digital Currency, available at : https://ar.wikipedia.org/wiki

2)- محمد فرحان، الامن القومي المغربي: مواجهة التهديدات السيبرانية وتكريس السيادة الرقمية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، تاريخ الاطلاع، 27.2.2026، على الموقع الالكتروني: http// democraticac.de/ ?p=100368

Mohamed Farhan, Moroccan National Security : Confronting Cyber Threats and Establishing Digital Sovereignty, Arab Democratic Center For Strategic Studies, http// democraticac.de/ ?p=100368 .

3)- السيادة الرقمية التحديات والفرص في عصر البيانات، تاريخ الاطلاع 2026.02.27 على الموقع الالكتروني: www.aljhood.com/blog/174

Digital Sovereignty : Challenges and Opportunities in the Data Age, accessed 27.02.2026, on The Website : www.aljhood.com/blog/174

4)- فرح سهيلة قادري، السيادة الرقمية . عندما يرتهن مصير الدول بكبسة زر، تاريخ الاطلاع2026.02.27 متاح على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net/politics/2

Farah Souhaila Qadri, Digital Sovereignty : When the Monntary Fate of Nations is Decided by the Click of a button, accessed 27.02.2026. Available at : aljazeera.net/politics/2.

المراجع باللغة الأجنبية:

John Park. Numeriques emises par les principales centrales :feuille de route pour les etats du golfe. Middle east council on global affairs.8 fevrier 2024.

1)-Brooks, Revisiting The Monetary Sovereignty Rationle For CBDCs, bank of canada. decembrer 17, 2021

2)- Joseph F. Borg. Eve Sheasby and Martina Grech.A Deeper Lookinto CENTRAL Bank Digital Currencies (CBDC) : Advantage and Disadvantages of CBDCs https : www.lexology.com.

3)- Stefano Leucci. European Data Protection Supervisor. Central Bank Digital Currency

4)- Daniel Araya. Can a Central Bank Digital Currency work Will reshape. The Global Economy. Bahamas Offers Lessons. April 2003.